

كما يباع في كسوتهاد ثقفة الامة الملوحة ولوديرة ارام  
ولد اما المماننة فكالحة امانع علي الزوم ولوعيدا  
بالنوية بان يدونها اليه ولا يستخدمها فلو استخدمها  
الكلوا واهله بعد هذا اربواها بعد اطلاق لاجل انصا  
العدة لا قبله امي ولم يكن بواها قبل اطلاق سقطت  
عنا فحرة نشرة فطلقت مفادته وفيه الموحث  
فرضها قبل النوية باطل ونققات الزوجاته  
المختلفة مختلفة عيالها وكذا اختيارها السكن في بيوتها  
عن اهله سويد بطله الذي لا يقيم الجاه واخته  
وام ولداه واهلها ولو ولداهن غيره بقدرها اما  
قطعا موكسوة وبينه مفقود من داره مخلق  
زاد في الاختيار والهيبة ومفادته لزوم  
كنيفه وطبخه وينبغي الاقنابه بحرقها لوصوله  
المفقود هداية وفي المجر يستقر ان لا يكونه  
في الدار احد من اجا الزوم يورثها ويقال الموصف  
عن الملقط كفايته مع الاعكالع الصراسير  
فلكل من زوجيته بطالته بيته من دار علي حدة  
ولا يلزم انما بها بمونته ويامر به باسكانها بيت حيران  
صالحين يجب لا تستوصى من حبيته ومفاده  
ان البيت لا يحيران لسيه مسكن شرعيا مجرد  
زوجه المهر وفلما تهره وهو بها لو البيت خالسا  
عن

عنه الحيران لاسيما اذا احتجته علي عقلها من سعة قلت  
لكن نظريه الشرعية في ما مر ان مالاجرات له غير  
مسكن شرعية قتيبة ولا يمتنعها من الزوم اليه لوالده  
في كل جمعة ان لم يفر رايها في ما يوجب احتاره في الاخير  
ولو ابوها زمانا مثلا واحتاجها ففعلها بقا هذه  
ولو كافر وان ابي الزوم وقع ولا يمتنعها من الدخول عليها  
في كل جمعة وفي غيرهما من الممارم في كل سنة اما الزوم  
وله الدخول زليعي ويمتنعها من الكيتونة وفي نسخة  
من النوية لكن عبارة مسلكين من القراس  
عندها بغير حانية ويمتنعها من زيارة الامانية  
وعبادتهم والولاية وان كانا على صبيته كما مر  
في باب المودعة لعملة منها من الغرك وكلم عمل ولو  
تيرع الاجيني ولو قابلية او مغسلة لتقدم حقه علي  
فمن الكفاية ومن مجلسه للعلم الا لانه امتنع  
زوجه من سواها ومن الهام الا النقصا وان جازيلا  
تزين وكشف احد قال الباقين وعليه الصحيح فلا  
خلاف في منون للعالم بكشف تفهيمه وكذا في النوية  
عزبا بالكمال وتفرض المقترا بواها من وجهه القاييه  
حده سفره من فنية واستحسنه في المجر ولو مفقودا  
وظفلة ومثله كير من واني طلقا وايه يمتنعها قولا  
تفرض الملوكة واحقها ولا يقين عنه دينه لانقصا علي الهابي

مورد عن راجح  
نية